

القرار عدد : 951

المؤرخ في : 2005/12/21

الملف الإداري عدد : 2005/1/4/1736

إقالة - أمين مال هيئة المحامين - المصلحة في الطعن - نعم - نظام عام
- نعم -

- إن قرار إقالة أمين المال بهيئة المحامين المنتخب بواسطة الاقتراع السري يقبل الطعن أمام القضاء لمساسه بالمركز القانوني للمقال، والقول بانعدام مصلحته ينطوي على خرق قاعدة من النظام العام ويعرض القرار المطعون فيه للنقض.

باسم جلالة الملك
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

إن المجلس الأعلى

وبعد المداولة طبقا للقانون.

بناء على القاعدة القانونية العامة المستخلصة من طبيعة عملية الانتخاب.

حيث إن القرار الذي يجرد عضوا في هيئة من نيابته كعضو منتخب في تلك الهيئة يعتبر قرارا ماسا بمركزه القانوني ويخوله المصلحة للطعن فيه.

وحيث يؤخذ من وثائق الملف أن الأستاذة ل-و وبواسطة العريضة المؤرخة في 2005/6/27 طعنت بالنقض ضد القرار الصادر عن غرفة المشورة لدى محكمة الاستئناف بالرباط تحت عدد 29 بتاريخ 2005/6/1 في الملف عدد 3/04/73 والقاضي بعدم قبول الطعن وبتحميل الطاعنة الصائر، ذلك أنه وقع

انتخابها (بصفقتها عضو مجلس الهيئة) كأمينة للمال لمدة ثلاث سنوات طبقا للمادة 113 من النظام الداخلي للهيئة بتاريخ 2003/1/7 إلا أن مجلس هيئة المحامين قرر إقالتها من مهامها وذلك بتاريخ 2004/11/30 وذلك بعلّة أن نقيب هيئة المحامين لا يرتاح إليها ويعاني منها بسبب عدم تنفيذها لقرارين بصرف أموال صادرين على التوالي بتاريخ 2004/11/9 و 2004/11/12 من طرف المجلس دون التوفر على النصاب القانوني المطلوب. بمقتضى المادة 114 من النظام الداخلي للهيئة وذلك تأسيسا على أن المقرر المطعون فيه باطل لأنه لا يوجد ما يميز مجلس الهيئة إقالتها أو إعفاءها من مهامها قبل انتهاء المدة التي انتخبت لها أو يكون قد تعذر عليها القيام بمهامها ولا شيء من ذلك في النازلة. وأن السبب الذي علل به قرار الإقالة هو قرار شخصي وغير موضوعي مما يجعله مشوبا بالشطط في استعمال السلطة لذا التمسست معانة بطلان المقرر الصادر عن مجلس الهيئة بتاريخ 2004/11/30 والحكم بإلغائه مع ما يترتب على ذلك قانونا فصدر الحكم بعدم قبول الطلب وهو القرار المشار إليه أعلاه وهو موضوع الطعن الحالي بالنقض.



في الوسيلة الثالثة للطعن :

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض
خرق القانون وسوء التعليل المتزل متزلة انعدامه :

حيث تنعي طالبة النقض على القرار المطعون فيه خرق القانون وسوء التعليل لما قضى بعدم قبول طلبها مع أنها ارتكزت في طعنها على مقتضيات الفصل 90 من قانون المحاماة والذي منح الحق لكل طرف معني بأن يتقدم بالطعن أمام القضاء مادام القرار المطعون فيه اتخذ ضدها ويتعلق الأمر بإقالتها، ومن جهة أخرى فإن المحكمة كانت قد كلفت النقابة قصد الإدلاء بقرار الإقالة أثناء جريان المسطرة فلم تفعل وحجبت القرار المطعون فيه عن جميع الأطراف في حين تم نشره في الصحافة وأن غرفة المشورة لم تجب على هذا الدفع.

وحيث إنه من الثابت من وثائق الملف أن طالبة النقض قد وقع انتخابها من طرف الجمعية العمومية لعضوية مجلس هيئة المحامين بالرباط وأن أعضاء مجلس الهيئة قد انتخبوها بواسطة الاقتراع السري لمهام أمين مال الهيئة وبذلك

أصبحت تشكل أحد أعضاء مكتب المجلس المتكون أصلاً من النقيب وكاتب الهيئة وأمين المال وأن القرار الصادر بإقالتها قد مس مركزها القانوني هذا وبالتالي وتطبيقاً للمادة 90 من قانون المحاماة فإن من حقها الطعن فيه أمام القضاء وأن القرار المطلوب نقضه عندما قضى بعدم قبول طعنها معتمداً على انعدام المصلحة يكون قد خرق قاعدة لها مساس بالنظام العام.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى بنقض وإبطال القرار المطعون فيه وإحالة الملف على محكمة الاستئناف بالبيضاء للبت فيه طبق القانون مع حفظ تصفية الصائر أمامها.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الأول) السيد مصطفى مدرع والمستشارين السادة : عبد الحميد سبيلا مقرر - فاطمة الحجاجي - حسن مرشان وإبراهيم زعيم أعضاء ومحضر المحامي العام السيد أحمد الموساوي ومساعدة كاتبة الضبط السيدة نفيسة الحراق.

المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

كاتبة الضبط

المستشار المقرر

رئيس الغرفة